تداعيات أحداث زاخو: حكومة إقليم كردستان تعتبرها ناقوس خطر والبرلمان يدعو إلى جلسة استثنائية

فيما وصف مجلس وزراء اقليم كردستان الأحداث الأخيرة في زاخو بناقوس خطر على الوضع الأمني والتعايش السلمي للمكونات في الاقليم، دعت رئاسة برلمان كردستان الى عقد جلسة استثنائية صباح يوم غد الاربعاء على خلفية احداث زاخو، كما أكدت وزارة داخلية في حكومة اقليم كردستان، ان "لجنة التحقيق في أحداث محافظة دهوك مستمرة في اعمالها وتوصلت الى نتائج جيدة".

أربيل / متابعة المدى

بيان لموقع حكومة الاقليم افاد ان "رئيس الحكومة برهم صالح رأس اجتماعا لمجلس الوزراء بحث خلاله الأحداث الأخيرة في زاخو وسلط الضوء على وضع اقليم كردستان".

واعرب البيان "عن استيائه للعنف الذي صاحب الأحداث الأخيرة في مدينة زاخو، وقيام بعض المخربين بالهجوم على المحال والفنادق والمرافق العامة واحراقها، ومن ثم احراق عدة مقرات للاتحاد الاسلامي الكردستاني، ومحاولة تصدير الفوضى وحرق الأماكن العامة"..

داعيا "جميع مواطني اقليم كردستان والأطراف السياسية الى "دعم الحكومة والأطراف المعنية لتهدئة الوضع وافشال نوايا المخربين، وألا يؤثر ذلك بشكل سيئ على الوضع السياسي في اقليم كردستان وحياة الناس".

الى ذلك نقل بيان لموقع برلمان كردستان عن رئيس البرلمان كمال كركوكي قوله "قررنا دعوة جميع أعضاء البرلمان لحضور جلسة استثنائية، وذلك في تمام الساعة /١١/ من قبل ظهر يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/١٢/٧". بينما أكدت وزارة داخلية حكومة اقليم كردستان، كريم سنجاري في أول تصريح له بشان أحداث احراق مراكز للتدليك ومحال لبيع المشروبات الكحولية ومقرات للاتحاد الاسلامي الكردستاني، قوله ان "اللجنة التي شكلت بقرار من رئيس الاقليم للتحقيق في أحداث مدينة دهوك وقضاء زاخو، باشرت عملها منذ يوم الاحد الماضي". وأضاف ان "اللجنة حصلت على نتائج جيدة"، موضحاً "سيتم اتخاذ الاجراءات المطلوبة استناداً الى تلك النتائج".

من جانب اخر طالب المجلس الأعلى الإسلامي بزعامة عمار الحكيم، أمس الثلاثاء، الحكومة المركزية في بغداد بالتدخل لوقف أعمال العنف الأخيرة التي شهدها إقليم كردستان العراق، فضلاً عن تشكيل لجنة برلمانية بهذا الشأن، محذراً في الوقت نفسه مما أسماه أبعادا اجتماعية بعيدة المدى قد تنجم عنها مشاكل جديدة.

وقال النائب عن المجلس محمد البياتي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الأحداث الأمنية التي وقعت في الإقليم مؤخراً من حرق لمحال بيع الخمور والهجوم على فنادق يتواجد فيها أجانب وجرح عدد من المواطنين تعد بمثابة ناقوس الخطر".

وطالب البياتي بـ"تشكيل لجنة من البرلمان العراقي لدراسة أحداث العنف لما لها من أبعاد اجتماعية بعيدة المدى قد تؤدي إلى مشاكل أخرى"، مؤكداً أن "برلمان الإقليم تحرك لاحتواء الأحداث، فيما يتطلب بالمقابل من الحكومة المركزية والبرلمان العراقي اتخاذ إجراءات مماثلة والمساعدة على إنهاء تلك الأعمال".

وأوضح البياتي أن "الدستور العراقي نص على أنه حين يتعرض أي إقليم لأحداث خطرة مثل ما يتعرض له إقليم كردستان من أعمال عنف، فيتوجب على الحكومة المركزية التدخل".

ويشهد إقليم كردستان منذ الثاني من كانون الأول ٢٠١١، تصعيداً بأعمال العنف، على خلفية قيام عشرات المصلين بعد خروجهم من صلاة الجمعة بإحراق محال وحانة كبيرة لبيع الخمور في قضاء زاخو التابع لمحافظة دهوك، مما أسفر عن سقوط ٣٠ جريحاً غالبيتهم من أفراد الشرطة والأمن، كما أكد شهود عيان في قضاء سميل بالمحافظة أن العشرات من المدنيين أضرموا النار في عدد من محال بيع الخمور، وأحرق آخرون في الرابع من الشهر نفسه، ثلاثة محال لبيع الخمور في قضاء العمادية شمال دهوك، في حين شهدت مدينتا السليمانية ودهوك إحراق مركزين للتدليك.

ودعت هيئة الكنائس الإنجيلية في محافظة دهوك، في ٥ كانون الأول (كانون الأول ٢٠١١) أنهم عثروا على منشورات تهددهم بالقتل أمام محالهم في حال أعادوا فتحها بعد أن تعرضت للحرق الأسبوع الماضي، فيما حملوا حكومة إقليم كردستان العراق مسؤولية حماية المواطنين المسيحيين وممتلكاتهم.

واتهم رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، في ٣ كانون الأول ٢٠١١، عدداً من علماء الدين بتحريض الشباب على افتعال الأحداث التي شهدها قضاء زاخو، مؤكداً أنه تم تشكيل لجنة خاصة للتحقيق بتلك الأحداث واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المسؤولين ومعاقبتهم بشدة، فيما فندت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في كردستان العراق اتهامات بارزاني، مؤكدة أنهم يعملون على نشر ثقافة السلام وقبول الآخر وعدم الاستفزاز.

دهوك.. (أرشيف)

واتهم القيادي في التحالف الوطني محمود عثمان، في ٥ كانون الأول ٢٠١١، جهات خارجية بتحريك أحداث العنف التي تشهدها مدينتا دهوك والسليمانية، مطالباً سلطات إقليم كردستان بفتح تحقيق عاجل بها.

وأعلن الاتحاد الإسلامي الكردستاني، في ٣ كانون الأول ٢٠١١، أن القوات الأمنية أطلقت سراح رئيس كتلة الاتحاد الإسلامي في البرلمان العراقي وقياديين اثنين بعد ساعات من اعتقالهم في دهوك، فيما نفى الاتحاد تورط أعضائه بحرق محال بيع الخمور بقضاء زاخو، في وقت حمل الحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤولية إحراق فروعه ومقراته، ودعا جماهيره إلى ضبط النفس والابتعاد عن ردود فعل مرفوضة وغير قانونية.

وطالب تجمع التنظيمات السياسية الكلدانية السريانية الآشورية في محافظة أربيل حكومة إقليم كردستان بمحاسبة المتورطين بحرق محال بيع الخمور في قضاء زاخو بدهوك، في حين أكد أن تلك الأعمال ستسيء إلى العملية الديمقراطية في الإقليم، ووصفها بـ"العنفوية".

وتقع محافظة دهوك، ٤٦٠ كم شمال العاصمة بغداد، ضمن إقليم كردستان الذي يضم بالإضافة إليها، محافظتي أربيل والسليمانية، ويتمتع باستقرار أمني ملحوظ على خلاف العديد من المحافظات العراقية الأخرى وخصوصاً العاصمة بغداد التي تشهد بين حين وآخر أعمال عنف تستهدف المدنيين والقوات الأمنية على حد سواء.

الصدر يشكّك بانسحاب القوات الأميركية من العراق

بغداد / المدى

شكك زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الثلاثاء، بانسحاب القوات الأميركية من العراق،

وقال الصدر في بيان صدر اليوم، تلقت المدى نسخة منه، رداً على سؤال من بعض أتباعه بشأن احتفالية انسحاب القوات الأميركية من العراق التي أقيمت في بغداد الأسبوع الماضي، "لا أعلم للاحتلال انسحاباً".

وشهدت بغداد في (١ كانون الأول ٢٠١١)، احتفالية بمناسبة انسحاب القوات الأميركية من البلاد بحضور رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي فضلا عن نائب الرئيس الأميركي جوزيف بادين، واعتبر المالكي خلال الإحتفال، أن انسحاب القوات الأميركية من العراق يعد انتصاراً لخيار المفاوضات، مؤكداً أن مجرد الحديث عن الانسحاب الكامل كان قبل سنوات ضرباً من المستحيل، وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، أطلق في (٢٦ تشرين الثاني ٢٠١١)، اسم "يوم الوفاء" على يوم انسحاب القوات الأميركية من العراق. يشار إلى أن الرئيس الأميركي بارك أوباما أكد، في (٢١ تشرين الأول ٢٠١١)، أن قوات بلاده الموجودة في الأراضي العراقية ستكون في الولايات المتحدة خلال أعياد نهاية السنة، مشدداً على أن واشنطن ستدعم العراق بكافة المجالات، فيما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي عبر دائرة تلفزيونية مغلقة معه على ضرورة البدء بمرحلة جديدة للعلاقات الإستراتيجية بعد الانسحاب الأميركي من العراق في موعده نهاية العام الحالي ٢٠١١. وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي ٢٠١١، وقد انسحبت القوات المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩. ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلاً عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.

المالكي :سنبني دولة مواطنين وليست طوائف وجيشاً وقوات أمنية قوية بمساعدة الولايات المتحدة

بغداد/ المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي، الاثنين الماضي ، أن العراق سيتمكن من بناء جيش وقوات أمنية قوية بمساعدة الولايات المتحدة، وفيما أشار إلى أن حكومته تريد بناء دولة مواطنين وليست دولة طوائف، شدد على أن العراق لن يسمح لنفسه بان يصبح مصدر بلبلة لأي بلد صديق.

وقال نوري المالكي في تصريح لصحيفة واشنطن بوست، إن "العراق سيتمكن من بناء جيش وقوات أمنية قوية لديها القدرة على حماية سيادته ومصالحه بمساعدة الولايات المتحدة"، مبينا أن "الحكومة العراقية تسعى إلى إعادة تنمية شاملة للبلاد بما في ذلك وضع القوانين وتعزيز الحريات وترسيخ الديمقراطية العراقية".

وأعرب المالكي عن ثقته "بمستقبل البلاد وقدرات وصلابة الشعب العراقي"، مشيرا إلى أن "الحكومة العراقية تريد بناء دولة مواطنين وليست دولة طوائف".

وأضاف رئيس الوزراء أن الحكومة تريد أيضا خلق بيئة صحية تقود إلى الاستثمار، وتوفير الخدمات الحيوية للمواطنين بما في ذلك الحصول على تعليم مناسب"، مؤكدا في الوقت نفسه أن "بغداد تعارض التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية".

وأشار المالكي إلى أن "العراق لا يريد أن يؤثر بشكل غير مناسب على أي دولة، لكن يتطلع إلى التعاون مع جميع الدول للمساعدة في المحافظة على الأمن الإقليمي"، مشددا أن "العراق لن يسمح لنفسه بان يصبح مصدر بلبلة لأي بلد صديق".

وكانت وزارة الدفاع العراقية أكدت، الاثنين الماضي ، أن الانسحاب الأميركي من البلاد يجري وفقا للجداول الزمنية المعدة من الجانبين العراقي والأميركي، مشيرة إلى أن هناك ما يقارب تسعة الآف جندي أميركي موجودين في العراق حتى هذا الوقت موزعين على خمس قواعد ما تزال تحت السيطرة الأميركية، فيما توقع إكمال انسحابهم قبل نهاية شهر كانون الأول الحالي.

وأكد الرئيس الأميركي بارك أوباما، في (٢١ تشرين الأول ٢٠١١)، أن قوات بلاده الموجودة في الأراضي العراقية ستكون في الولايات المتحدة خلال أعياد نهاية السنة، مشددا على أن واشنطن ستدعم العراق بكافة المجالات، فيما أكد رئيس الوزراء نوري المالكي عبر دائرة تلفزيونية مغلقة معه، على ضرورة البدء بمرحلة جديدة للعلاقات الإستراتيجية بعد الانسحاب الأميركي من العراق في موعده نهاية العام الحالي ٢٠١١.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١ الحالي، وقد انسحبت القوات المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩. ووقع العراق والولايات المتحدة أيضاً، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى تقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلاً عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الأعمار

علاوي: مستعدون للمصالحة مع المالكي إذا تنازل عن مواقفه

بغداد / المدى

أعلن زعيم القائمة العراقية أياد علاوي، أمس الثلاثاء، عن استعداده للمصالحة مع رئيس الوزراء نوري المالكي في حال التنازل عن مواقفه ضده، معتبراً أن الوقت الحالي يعد ذهبياً للمصالحة الحقيقية، فيما حذر من توترات ليست لها نهاية بخلاف المصالح،

وقال علاوي في حديث لقناة "السومرية" عرض ضمن برنامج "جدل عراقي" مساء أمس الثلاثاء، إنه "لا يوجد لدي أي مانع أن أصافح المالكي إذا تنازل عن مواقفه التي يتخذها ضدنا وضد آخرين، ولا اشعر بحرج في أي قضية تخدم الشعب العراقي والمنطقة"، مبيناً أن "الوقت الحالي هو الذهبي لمصالحة حقيقية واقعية سليمة وشريفة".

وأضاف علاوي أن "المالكي إذا اعتمد مبدأ المصالحة والانفتاح الحقيقي فسيجدني الداعم الحقيقي له وبخلافه فالعراق متوجه إلى توترات لها بداية وليست لها نهاية"، داعياً إياه إلى أن "يتحرك فعلاً باتجاه مصالحة حقيقية".

وتشهد العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق أياد علاوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي توتراً يتفاقم بمرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة من دون حل، خصوصاً على خلفية اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، وتشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية العليا الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء أربيل ولم تتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلاً عن تصريحات يطلقها رئيس الحكومة وأعضاء في كتلته تشكك بأهمية المجلس ودوره وعدم دستوريته، حتى وصل الأمر إلى حد أن قال المالكي إنه لا مكان للمجلس في العراق.

يذكر أن الساحة السياسية في العراق، تشهد أزمة جديدة تتمثل بمطالبات بعض المحافظات بإقامة أقاليم منها إعلان محافظة صلاح الدين إقليماً اقتصادياً وإدارياً منفصلاً احتجاجاً على التهميش وإجراءات الاعتقال والاجتثاث التي طالت العشرات من أبنائها، كما أعلنت القائمة العراقية في مجلس محافظة ديالى، عن تقديم ورقة عمل للحكومة المركزية تتضمن تسعة مطالب لحل كافة المشاكل داخل المحافظة، مؤكدة أن المحافظة ستعلن إقليماً في حال عدم الاستجابة، فيما تلوح محافظات الأنبار والبصرة ونينوى بالمطالبة بإقامة أقاليم في حال عدم تلبية مطالبها.

العراق ينفي نيته الاتفاق مع دول الخليج لحماية أجوائه بعد الانسحاب الأميركي

بغداد / متابعة المدى

نفى مصدر مسؤول في الحكومة أمس الثلاثاء، نية بلاده لإبرام اتفاق مع دول خليجية لحماية الأجواء العراقية بعد انتهاء عملية الانسحاب الأميركي.

وقال عضو اللجنة الحكومية لتسلم المواقع العسكرية من القوات الأميركية في مكتب رئيس الوزراء احمد الشيحاني لوكالة كردستان للأنباء(اكانيوز) انه "ليست هناك أية نية للاتفاق مع دول الخليج لحماية الأجواء العراقية بعد الانسحاب الأميركي الكامل من العراق نهاية الشهر الجاري

وخلص بالقول "نعمل على حماية الأجواء العراقية عبر شراء رادارات ذات تقنيات عالية في الرصد وبالتنسيق مع شركات عالمية معنية في الرصد الجوي يتعاقد معها العراق".

من جانبه قال نائب رئيس الوزارء حسين الشهرستاني ان العراق يدعو دول الجوار والمنطقة اليوم الى التعايش معه بسلام من خلال ايجاد التكامل الاقتصادي، رافضا في نفس الوقت تدخل اي دولة بشؤون العراق الداخلية كونه دولة ذات سيادة، خصوصا بعد الانتهاء من انسحاب آخر جندي اميركي من أراضيه.

واكد الشهرستاني خلال تصريحاته رفضه لما تحدّث به مسؤولون عراقيون عن ضرورة اشراك بعض دول الخليج العربي بتأمين حماية لأجواء العراق، عاداً هذه التصريحات غير مقبولة، لان العراق يسعى الى أن يكون قادراً على حماية أرضه وسمائه ومياهه.

وكان رئيس ديوان رئاسة الجمهورية نصير العاني قد أعلن الاثنين الماضي من العاصمة السعودية الرياض أن الحكومة العراقية ستوقع اتفاقية مع دول الخليج.

الى ذلك اكد عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك عدم وجود مسعى كهذا لدى الحكومة او مجلس النواب في العراق، معتبراً هذه التصريحات بانها لا تمت للواقع باي صلة، على حد تعبيره.

من جهته أكد عضو اللجنة الآخر النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان الشحماني على ضرورة ان تقدم دول الخليج بياناً تشرح فيه مَنْ هي الدول التي ترغب بان تقدم مثل هذه الخدمات أولاً؟ وهل لديها الامكانات العسكرية والفنية لتنفيذ ذلك؟ أو على اقل تقدير ان تقدم بعض المعلومات عن الطيارين الذي سيقومون بتلك الطلعات، مشيراً الى ان الأمر لا يخلو من تدخلات سياسية في المستقبل، اذا ما وافق العراق على مثل هذا الاتفاق.

يشار الى ان العراق سيخسر اكثر من ٨٠ طلعة جوية يومياً كانت تقوم بها القوة الجوية الاميركية، والتي كانت توفر له غطاءاً جوياً، وستكون القوات الامنية العراقية، بعد الانسحاب الاميركي في نهاية الشهر الحالي، دون اي غطاء يمكنها متابعة تحركات جماعات مسلحة في بعض المناطق، فضلاً عن حماية الاجواء العراقية من اي خرق يمكن ان يحدث، وهو أمر دفع الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية عدنان الاسدي الى القول ان قوات الامن العراقية باتت اليوم عمياء من غير غطاء جوي يمكن له ان يقدم معلومات استراتيجية عن تحركات الجماعات الارهابية،

وكان الرئيس الأميركي باراك اوباما قد أعلن من البيت الأبيض سحب قوات بلاده من العراق نهاية العام الحالي وقال في تصريحات أدلى بها في مؤتمر صحفي بأنه اتفق مع رئيس الوزراء نوري المالكي أن الانسحاب هو الحل الأفضل للبلدين.

ووقع العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الإستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الإستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الأعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الأعمار.

وتنص الاتفاقية على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام الحالي ٢٠١١، فيما كانت قوات الولايات المتحدة المقاتلة قد انسحبت من المدن والقرى والقصبات العراقية بموجب الاتفاقية في نهاية حزيران/يونيو عام